

أصول إنسجام الإسلام والحدائثة*

د . محسن كديور

الحدائثة هي الثقافة الطاغية على عصرنا، بحيث أثرت بشكل من الأشكال على جميع الثقافات بما فيها المحلية. وان كانت الحدائثة تحتوي على أعظم معطيات البشر، بحيث سببت تغيير جميع مناحي الحياة البشرية، الى درجة اعتبرت نقطة عطف في تاريخ البشرية، في كل أبعادها الفردية والاجتماعية. لكن هذا الأمر لا يبرر ان نعدّها الغاية المطلوبة، أو الفضيلة الأسمى، وتعامل معها كميّار لتمييز صحة الظواهر البشرية من سقمها. لهذا، في نفس الوقت الذي نرحب به بالكثير من معطيات الحدائثة وثمراتها، لا يجوز ان نغفل عن الاشكالات والملاحظات المسجلة عليها. وعلى حدّ تعبير هابرماس يجب ان نعتبرها (مشروعا غير ناجز)، وسبيلا للعبور لا مقصدا للوصول.

بلوغ الحدائثة له مسار تاريخي، وتحققه يتطلب الوصول الى مستوى محدد من الثقافة، والاقتصاد، والسياسة والاجتماع. وليس بالضرورة ان يكون هذا المسار واحدا في المجتمعات المختلفة، أو ان تبلغ جميع المجتمعات ما بلغته اليوم المجتمعات الأوربية

* - ترجمة: مشتاق عبد مناف.

The Principles of Compatibility of Islam and Modernity;" International Symposium of Islam, Society"; Interdisciplinary Center for Study of Religion and Laicity; The Free University of Brussee, Belgique, Belgique; October, 2004.

والأميركية. فمن حق كل مجتمع ان يقطع طريقه الخاص به الى الحداثة، والاهم من ذلك ان يبلغ الحداثة التي هو يؤمن بها.

المراد من الانسجام بين الاسلام والحداثة

من المناسب في بادئ الكلام الاشارة الى اني لا اقصد من الانسجام بين الاسلام والحداثة، ان الاسلام كمتغير يجب ان يطابق نفسه مع الحداثة كثابت، حتى يحصل عندنا اسلام حدثوي. أي كل ما يوجد في الاسلام يجب ان يكون موافقا للحداثة، وفي غيرها يغيّر، وتقبل جميع ضوابط الحداثة ومعاييرها بلا أي نقاش ولا تغيير، وتصبح الحداثة معيار قبول، أو رد القضايا والأحكام الاسلامية.

كذلك لم أقصد ايضا بأن الحداثة لكونها متغيرة يجب ان تطابق نفسها مع الاسلام لكونه ثابتاً، لينتج عنهما (الحداثة الاسلامية)، بمعنى ان يعتبر الاسلام هو المعيار وكل ما يخالفه من الحداثة يجب ان يحذف. ففي الحالة الأولى ينحل الاسلام في الحداثة، وفي الثانية تنحل الحداثة في الاسلام.

فإذا لم يكن المراد من انسجام الاسلام مع الحداثة هو قبول أحدهما وحل الآخر فيه، إذاً ما هو المراد من الانسجام بينهما؟

ما أنوي بيانه من خلال هذا المقال هو انسجام احدى القراءات من الاسلام مع احدى صيغ الحداثة، أي بعبارة أخرى إمكان تحقق الاسلام والحداثة معا في مجتمع واحد. مجتمع يدين افراده بالاسلام ويفكرون ويتصرفون اسلامياً، وفي نفس الوقت يلتزمون بمعايير الحداثة. وتدار الأمور العامة عندهم على أساس العقل الجماعي، وحرية آحاد أفراد المجتمع ومراعات حقوقهم. ما أريد قوله هو ان الجمع بين الاسلام والحداثة ممكن.

طبعاً لا يعني هذا الكلام بأن أي فهم من الاسلام ينسجم مع أي صورة من الحداثة، ولا يحدث أي تضاد بينهما في جميع الاحوال. بل الأمر ليس كذلك اطلاقاً. فاليوم توجد تفاسير للاسلام لا تنسجم مع أي صيغة من الحداثة اطلاقاً. فالذي يتكلم عن امكان الجمع بينهما، قد اتخذ مسبقاً موقفاً انتقادياً من كلا الطرفين. وان كانت زاوية هذا النقد ودائرتة

تختلف. فمن ناحية يثمن نقود مفكرين من قبيل السدير مك كين تاير، وكذلك مفكري ما بعد الحداثة، ومن ناحية ثانية . وهو ما تريد هذه المقالة التركيز عليه اكثر- يعتبر الاسلام التاريخي بعيدا عن جوهر رسالة الاسلام.

الاسلام التاريخي في مواجهة الحداثة

يجدر التوضيح أن الاسلام بصفته أحد الأديان الابراهيمية الثلاثة الكبرى وآخرها، بعد مضي أربعة عشر قرن عليه، امتزج مع عادات وطقوس أتباعه الى درجة اصبح من الصعوبة بمكانة ان يميز بينه وبين تقاليدهم وأعرافهم. ففي الاسلام التاريخي يعتبر نص الكتاب المقدس - القرآن - وأقوال وأفعال النبي محمد (ص)، وسيرة أولياء الدين ومنهجهم واجماع المسلمين، بمثابة الاحكام الثابتة وفوق الزمان والمكان، بحيث تتمتع بقداسة لا يمكن معها توجيه اي نقد لها أو النقاش فيها.

هذا المنحى وان كان يقر بعقلانية الدين، والتي يسميها بالحكمة، لكنه لا يعترف بإمكان العقل البشري ادراك هذه العقلانية دوما. لهذا ليس للعقل دور مهم في استنباط الأحكام الالهية، بسبب القيود التي يعاني منها العقل البشري. ويتوقف فهم الدين على فهم النصوص، وفهم ظواهرها يكفي لفهم الدين. أصالة الظواهر في هذا الفهم، لا تسمح لغايات الاعمال الدينية ان تطرح، لأنها غير قابلة للاعتماد بسبب محدودية العقل البشري. لهذا وان كان الاجتهاد مقبولا عند بعض المذاهب، ولكنه لا يتجاوز الاجتهاد في الفروع.

في الاسلام التاريخي - أو الاسلام التقليدي حسب بعض التسميات - معيار اسلامية المجتمع هو تنفيذ أحكام الشريعة. فبناء على هذا الاتجاه، بما أن الأحكام تطرقت لحقوق الأفراد، فلا حاجة لنا بمنشور حقوق البشر. و لا حاجة للديمقراطية في الشأن العام ايضا، لأن الخليفة أو الولي الفقيه يرفع مصالح الناس أفضل منهم. وفي ظل أحكام الشريعة لا معنى لحرية المعتقد والمذهب في الاسلام التاريخي. وحيثما شخص الحاكم الاسلامي، أو الفقيه ضرورة للعنف في سبيل تنفيذ أحكام الشريعة، أو نشر الدين فلا مانع فيه، ولا داعي لقبول الناس بتنفيذ الشريعة وإقامة أحكامها، لأن الجميع ملزم بقبولها. فقبول

الاسلام، أو العيش في بلاد المسلمين بمثابة الإقرار بجميع أحكامه، وبعد هذا الإقرار لا مجال للتراجع.

من هذا المنطلق، أفضل العصور هو عصر النبي نفسه، وعلى جميع المسلمين ان ينوا مجتمعهم وفقا لمجتمع عصر نزول الوحي. واذا لم تنطبق بعض الظواهر الحديثة مع نموذج عصر النزول، فالمشكلة فيها، فإما يجب ان تحذف، أو يتم إدراجها ضمن النموذج المقدس. حينما يتعارض النص مع العقل لا داعي الى تأويله، لأن اغلب الأحكام ظنية، ولا دور مهم للعقل القطعي واليقيني فيها.

ما أوردته هو ملخص تصور الاسلام التاريخي (التقليدي)، الذي يشمل دائرة واسعة جدا من المذاهب الاسلامية بما فيها السلفية، والإخبارية، والحنبلية، والوهابية وكذلك الفهم الرسمي لسائر المذاهب. وعلى الرغم من كثرة أتباع هذا المنحى، وكونهم مسلمين لا يمكن التشكيك في اسلامهم، واحترامنا لآرائهم، لكن هذا الفهم من الدين لا يمكن ان يجتمع مع الحداثة. ولو قدر له ان يطبق في عصرنا في مجتمع ما، لا يبقى للحداثة مكان فيه. فمن يختصر الاسلام على القراءة الرسمية منه، لا يترك مجالا للإنسجام مع الحداثة. أتباع الاسلام التاريخي وان كانوا لا يواجهون مشكلة في تطبيق أحكام الشريعة في حياتهم الخاصة، ولكنهم يواجهون مشاكل كبيرة في تطبيق الشريعة في المجتمع، وليس أمامهم سوى خيارين، اما ان يطبقوا الشريعة بالعنف والقوة، واما ان يتنازلوا عن تطبيقها في المجتمع ويغضوا الطرف عن الناس ويستسلموا لتعطيل الدين في المجتمع.

المسلمون التقليديون يميلون في الغالب لغض الطرف عن المجتمع، والاصوليون لتطبيق الشريعة بالعنف.

طريقة التقليديين لا تعني سوى التراجع أمام الحداثة في الشأن العام، والانكفاء في الدائرة الخاصة.

لكن المسألة لا تنتهي الى هنا. لأن التقليديين لا يمتلكون دليلا على تعطيل الاحكام الاجتماعية، والتي يعتبرونها بمثابة الاحكام الدائمة والثابتة، وهذا يعكس صورة منفصلة

وضعيفة من الاسلام. والمشاكل التي يستتبعها المنهج الثاني أتعس من هذا، لأن عنفهم قدم صورة كريهة وعنيفة من الاسلام.

أسس انسجام الاسلام مع الحداثة

والآن حان الدور لطرح فهم آخر من الدين وتناول علاقته بالحداثة. هذه القراءة الآخذة بالانتشار حصيلة جهود جماعة من مفكري المسلمين، والذين يسمون في مجتمعاتهم بـ(المثقفين الدينيين)، الذين جمعوا بين الحداثة والتنوير مع الاسلام. في فكر هذا التيار، تتعايش وتتلاءم العقلانية مع الايمان، والحقوق البشرية مع التكليف الإلهية، الحرية الفردية مع العدالة الاجتماعية، العقل الجمعي مع الأخلاق الدينية، والعقل البشري مع الوحي الالهي؛ فالمثقفون الدينيون آمنوا برسالة الاسلام وجوهر الحداثة معا.

مباني الانسجام بين الاسلام والحداثة، أو ميزات الاسلام التنويري، ما يلي:

الأصل الأول: إعادة قراءة نصوص الدين في ضوء أهدافه الكبرى

هذا الاسلام يعتمد الغايات والأهداف، مقارنة بالاسلام الرسمي الذي يعتمد الظواهر. يعتقد هذا الفهم من الاسلام ان جميع الأحكام والمناسك والقضايا الدينية تصب في خدمة غاية متعالية، وهي (الكرامة الانسانية)، والتي يعبر عنها بالتقرب الى الله، او السعادة النهائية. فكل واحدة من الأحكام والأوامر والنواهي والشعائر لها هدف جزئي، ومجموع هذه الأهداف تصب في خدمة ذلك الهدف الاسمي. فالدين في مجموعه متجه نحو الأمر المتعالي لتخليص الانسان من القيود وبلوغه الكمال. فقيمة الأعمال والشعائر الدينية في مدى تحقيقها لهذا الغرض. وبعبارة أخرى الظواهر هي القشور، والأغراض هي البواطن والمغزى. غايات الدين ثابتة ودائمة وما فوق الزمان والمكان، لكن الآليات والأحكام التي تنتج عن هذه الغايات تتغير حسب الظروف الزمنية والمكانية.

من الطبيعي ان بعض الاحكام التي كانت في صدر الاسلام وحتى قرون بعده تلبى هذه الأهداف، نتيجة تغيّر الظروف الزمنية والمكانية أضحت لا تؤدي هذه المهمة. لهذا

تعتبر هذه الأحكام زمنية ومؤقتة. هذا القبيل من الأحكام ليست متوفرة ضمن اجتماعات الفقهاء وحسب، بل حتى في أوامر النبي نفسه. أي ليس جميع ما جاء في أحاديث الرسول هو دائم وثابت لا يتبدل. بل بعض أحكامه تعود لظروف زمنية محددة، واطاعة الرسول لا تعني تبعية هذا النوع من الأوامر الذي تعود لظروف مختلفة. بل بمعنى حفظ روح رسالته وأهدافه الأصلية.

وعلى هذا الأساس، الكتاب المقدس - القرآن - أيضا يحتوي على كلا النوعين من الاحكام. فبالقرآن أيضا توجد أحكام تعود لظروف زمنية ومكانية محددة، وهي أيضا ليست دائمية. فالقرآن والنبي لا يمكنهما ان يتغاضوا عن مشاكل عصر النزول، ويهملوها. ولا يوجد أي دليل على تعميم المشاكل والظروف الخاصة بعصر التنزيل على جميع الأعصار والأمصار. بل اليوم من خلال مراجعة النصوص والاستقراء نرى بوضوح وجود أحكام مؤقتة، وبيانات خاصة بعصر النزول، أحكام الرق، وأشكال العقوبات، وبعض صور الجهاد، بعض الفوارق في الحقوق بين الرجال والنساء وكذلك غير المسلمين، و... كلها نماذج من الأحكام المتغيرة والغير ثابتة.

من زاوية أخرى، اللسان أمر تاريخي. فحتى الوحي وكلام الله حينما يصب في قالب لغة، تشمله القيود اللسانية بما فيها التاريخية. وعلى أي حال بقاء قضية ما، يحتاج الى اثبات، وهو ليس بالأمر اليسير. المثقفون الدينيون يعتقدون بأن الفقهاء تعاملوا مع الكثير من الأحكام المتغيرة والغير ثابتة في الآيات والروايات، معاملة الأحكام الثابتة والدائمة. وأغلب مشاكل المسلمين المعاصرين ناجم عن هذا الأمر.

الأصل الثاني: الدور الأساسي للعقل في فهم الدين

وان كانت بعض المذاهب الاسلامية ذكرت العقل صراحة كأحد مصادر الاستنباط، لكن الاسلام التاريخي لا يعطي دورا مهما للعقل. فغاياته ان يكون العقل كاشفا للحكم الشرعي لا أكثر. ونتيجة ندرة الأحكام العقلية القطعية وعدم حجية العقل الظني، لا دور ملحوظ للعقل في الاسلام الرسمي اليوم. المثقفون الدينيون لا يتقبلون رفض العقل بحجة

ظنيته، ويستندون الى ظنية الأدلة المستندة للنصوص (الكتاب والسنة والاجماع) أيضا. علما بأنهم لا يدعون أنهم توصلوا الى الحكمة من جميع الأحكام، ولكنهم يرون ان اغلب الأحكام، لا سيما الغير عبادية يمكن التوصل الى غاياتها.

أحكام الدين في عصر النزول كانت عقلائية، وكانت تفهم وفقا لسيرة العقلاء آنذاك، ولم يؤخذ بها، لأن الله أو رسوله قالوا بها وحسب، بل كانت هي في حدّ نفسها معقولة ومقبولة. فالكثير من هذه القضايا التي جاءت في كلام النبي، أو الآيات هي التي سببت اسلام البعض. بما ان هذه القضايا كانت منسجمة مع عقولهم أقرأوا بصحتها، وثم صدق قائلها. فالأحكام هي التي دلت على صاحبها وليس العكس. المتلقون للأحكام آنذاك كانوا يعتبرونها بناء على عرفهم السائد، أحكاما عادلة وأفضل من الحلول المشابهة، واليوم أيضا من يريد ان ينسب حكما للاسلام، يجب ان يكون ذلك الحكم عادلا وأفضل من الحلول الاخرى، وفقا لعرف العقلاء في هذا الزمان. فحوى هذا الكلام هو كون القضايا الدينية قابلة للنقاش، والأهم من ذلك خاضعة للنقد، وكذلك يمكن مقارنتها بسائر الأفكار وتقييمها. يجب ان يتمكن المسلمون من الدفاع العقلاني عن أحكامهم، ومقارنة بسائر الحلول يقدمون تبريرات عقلانية مقبولة.

أي قضية تعتبر اليوم غير عادلة، أو معارضة لحكم العقل القطعي ساقطة من الاعتبار وان كانت في الماضي تعتبر حكما شرعيا. فكما يمكن نسخ الأحكام الشرعية بالأدلة اللفظية من قبيل الكتاب والسنة، كذلك يمكن نسخها بالدليل العقلي. في الحقيقة نسخ الحكم هو كشف عن كونه مؤقتا وعائدا لفترة خاصة انتهى أمدها.

اذا لم يقر أحد بهذا الدور للعقل في استنباط الأحكام الشرعية وتفسير القضايا الدينية؛ معناه انه يعتبر الأحكام والقضايا الدينية أمورا تعبدية، تقليدية، وغير قابلة للتوجيه العقلاني، ولا النقاش والتفاوض. فهذا المنحى وان كان سائدا في الاسلام التقليدي والتاريخي، لكن لا محل له من الاعراب في الاسلام الحدائثي.

يعتقد المثقفون الاسلاميون بأن انحطاط المسلمين وزوالهم الحضاري بدأ منذ انتصار التيار الأشعري على النهضة العقلية للعدلية والمعتزلة. ففي الحقيقة هم استمرار الخط

العقلاني للمعتزلة والعدلية. أكد الكتاب المقدس . القرآن . على التعقل كثيرا، وطلب من مخالفيه ان يأتوا ببرهان ان كانوا صادقين. فمن الطبيعي ان يطلب الآخرون نفس المطلب من المسلمين وهو ان يبرهنوا على مبادئهم الدينية. واقامة البرهان ليس سوى التحاكم للعقل والاقرار بالعقلانية. العلماء المسلمون التقليديون يقرون انه لا يجوز التقليد في الأمور الاعتقادية، ويجب ان يستدل المسلم على ما يعتقد به.

بعبارة أخرى لا نقاش على عقلانية الأمور الاعتقادية، وكذلك لا نقاش في كون منطق الأمور العبادية هو الحب والتسليم، لكن كل الاختلاف بين الاسلام التقليدي والحداثي هو في الأحكام الشرعية الغير عبادية، والتي تسمى فقهايا بـ(المعاملات). وهي تشمل جميع الأمور الحقوقية بما فيها الأحوال الشخصية، والتجارة، والقانون الجنائي، والحقوق المدنية والدولية. لا يعتبر الاسلام الحداثي هذا القسم من الدين (أحكام المعاملات او قسم الحقوق) تعبديا وتقليديا محضا، ويرى ان ادراكات العقل معتبرة في هذا المجال.

بعبارة أخرى يعتبرون هذا القسم من الدين ايضا تابعا للأحكام العقلانية، وبتحكيم هذه الضابطة وملازمتها وهي العدالة، يعتبرون الكثير من أحكام هذا المجال، أحكاما مؤقتة ومتغيرة ومنسوخة. وفي المقابل الاسلام التقليدي يعتبر معيار الاسلامية هو الالتزام بهذه الأحكام الحقوقية كما كانت في عصر النزول وتطبيقها. من الواضح ان الاسلام الحداثي من أجل ان يطبق منهجه على الأحكام الحقوقية بحاجة الى علم أصول فقه جديد. علم يصبح أساسا لعقلانية الشريعة. وفي الحقيقة هذه العقلانية تصبح محرك الاجتهاد الحديث.

من الواضح ان تعريف هذه العقلانية وتحديد ثغورها ومدى اعتبارها، وأساليب تقييمها يتطلب بحثا فنيا وتخصصيا بعيدا عن الصخب الاعلامي. والآن من المناسب ان نرى ان هذه العقلانية اقرب لأي العقلانيات الحديثة؟ ومن أيها ابعده؟ ما هي العدالة التي تعتبر محور الأحكام الشرعية؟ وأين موقعها من التصنيفات الحديثة؟

ما زال المثقفون الاسلاميون في أول الطريق، وأمامهم طريق طويل وصعب.

الأصل الثالث: الحق الدائم في حرية انتخاب نهج الحياة

مدى حق التدخل في تدين الآخرين، من أهم الأمور التي تميز الاسلام التقليدي عن الحدائثي. فلو لم يراع احد ابناء المجتمع الاسلامي أحكامه، هل للآخرين ارغامه على الالتزام بها؟، وهل يجوز استخدام القوة والعنف لهذا الغرض؟

يتمسك الاسلام التقليدي بأحكام من قبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد، والعقوبات، والحدود، والتعزيرات لإثبات ان الناس اذا لم يلتزموا طواعية؛ فيجب ارغامهم ولو باستخدام القوة. طبعاً قدر الحاجة ولا يجوز الافراط فيها. لأن الاحكام والحدود الالهية يجب ان تراعى على اي حال كان.

يعتبر الاسلام الحدائثي المجتمع الذي يصنعه الاسلام التقليدي مجتمعاً مغلقاً ومبنياً على القهر والغلبة، وما يطبق نتيجة الضغوط هي ظواهر عارية من روح الدين. فالايمن الديني لا يتحقق بالاجبار، لأنه من جنس المحبة، فهل يمكن خلق المحبة بالزجر والأوامر؟ سوف يشيع النفاق والتظاهر والتلون، نتيجة القهر والاجبار بدل الايمان الديني، وتشيع حالة النفور من الدين واهمال الفروض الدينية بدل اقامة الدين. فلكل انسان ان يرغم نفسه على كل ما يحب، ولكن ليس له ارغام الآخرين على ما لا يرتضون، مهما اعتبرنا ذلك الامر حقاً.

علاقة (الأنا والآخر) علاقة قرينة بالإرادة والحرية. استعمال القوة والعنف في هذه العلاقة ممنوع اطلاقاً. فكما انا حر في انتخاب ديني ونهج حياتي، كذلك الآخرون لهم نفس الحق والحرية. فإذا رأيت ما انتهجه غيري خطأً، ليس من حقي ان أفرض عليه ما أراه انا صحيحاً. في مثل هذه الظروف استطيع، وبل يجب علي ان اهيب الظروف التي من خلالها يتوصل لخطأه، وينتخب الطريق الصحيح، ولكنه اذا لم يقتنع ليس من حقي ان أرغمه؛ فهو بمحض ارادته انتخب ما أراه انا باطلاً، ويوم القيامة سوف يدفع ثمن عمله.

لا معنى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر من لزوم توفير جميع المتطلبات الثقافية اللازمة للمعروف، وجعل الموانع القانونية والثقافية في طريق الشر. فمع وجود

الدولة ليس لأحد من المواطنين ان يستخدم القوة أو التهيب والرعب لتأديب الآخرين، أو ارشادهم. ثمرة نهج الاسلام الحداثي هو (الاسلام الاقناعي) وثمره نهج الاسلام التقليدي هو (الاسلام الاجباري).

يعتقد المثقفون الاسلاميون انه من دون احترام فردية الافراد وحرية الانتخاب الفردية لا يمكن الحديث عن الكرامة الانسانية. من الواضح انه بناء على حرية الانتخاب قد لا يكون ما ينتخبه الأفراد حقا من منظرنا. لكن لا يستطيع ان يحدد هذا الانتخاب سوى القانون العادل، وهو القانون الذي يساهم في تدوينه جميع افراد المجتمع، وهو القانون الديمقراطي. اذا، اي شكل من أشكال الضغط على الناس باسم الدين والشريعة ممنوع. وبهذا النهج يسان حق الحرية الفردية لكل فرد من خطر اعتداء الآخرين عليه. ولا يحق لأحد بحجة الواجب الشرعي ان يتدخل في حياة الآخرين، ناهيك عن بلوغ هذا التدخل درجة العنف والضرب والاعتداء.

لا ننسى ان حق الأفراد في الانتخاب ليس أمرا استهلاكيا، يستخدمونه مرة واحدة وينفذ. حتى نقول انهم اختاروا مرة، ويجب عليهم ان يعيشوا الى الأبد في ظل انتخابهم الاول. بل هو حق دائم، فبإمكانهم ان يبطلوا انتخابهم السابق، أو أن ينتخبوا أجزاء من مجموع الدين للالتزام والعمل بها. وهذا الحق يدل على الجواز بالنسبة لهم لا الصواب. فلا تلازم بين هذا الحق وصحة انتخابهم. وعدم الاعتراف بهذا الحق بمعنى تجويز الاكراه في الدين وهو يتعارض مع الامر الخالد (لا إكراه في الدين).

الأصل الرابع: إمكان التقنين العام بناءً على القيم الدينية

الأصول الثلاثة الماضية كانت فوارق الاسلام التقليدي عن الحداثي. والآن وصل الدور لسؤال أخطر. المثقفون الدينيون برفضهم للجزمية في تفسير النصوص الدينية، وقبول العقلانية في فهمه، والاعتراف بحرية الافراد في انتخابهم دخلوا وادي الحداثة والعصر الحديث. والآن وصل الدور لبيان الفارق بينهم وبين الحداثيين الغير دينيين.

على أقل التقادير توجد ثلاث نقاط افتراق بين المثقفين الدينيين عن غير الدينيين:

الأول: المتدينون والمثقفون منهم (سواء المسلمون، أو المسيحي، أو اليهود)، يعيشون في دائرتهم الخاصة على ضوء الدين، ويؤمنون بالله واليوم الآخر ويتأسون في سلوكهم الأخلاقي بالمثل الدينية. ملتزمون بالمناسك الدينية والعبادة والدعاء.

الثاني: المثقفون الدينيون في المجال العام وفي التعامل مع الآخرين ايضا ملتزمون بالأخلاق والضوابط الدينية. فلو فرضنا أصبح اقبال عام على منهج المثقفين الدينيين، واقتنعت الغالبية بأن هذا النهج يضمن سعادتهم أكثر من أي نهج آخر. ففي مثل هذه الحالة سوف يتصدى هؤلاء بالطرق الديمقراطية للشأن العام، وثم سوف يتبنى هذا المجتمع الأحكام والحدود الدينية عن طواعية واختيار تام. فعلى سبيل المثال في مثل هكذا مجتمع سوف يمنع القانون بأساليب ديمقراطية العلاقات المثلية، أو حرية العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج لا سيما قبل الزواج، أو اشاعة السكس والعنف من قبل وسائل الاعلام العامة، أو تمنع اسقاط الجنين ما عدى موارد الضرورة، أو ان تدافع قانونيا عن التعليم الديني في المدارس الابتدائية العامة.

الثالث: لا ريب ان في مثل هكذا مجتمع يكون رسم السياسة العامة (Public Policy Making) متأثرا بالقيم والضوابط الدينية. تحديد السياسة العامة اكبر وأوسع من التقنين. يسعى المتدينون في هذه المرحلة الى الحفاظ على كرامة الانسان، العدالة والاخلاق. حلول من قبيل الديمقراطية وحقوق البشر ما استطاعت ان تملي خلاء الاخلاق والعدالة والكرامة. وبالضبط هنا صرّح المفكر الفرنسي، آل كسي دوتوكويل بحاجة الديمقراطية للدين.

اذا وجد المفكر الوطني المصالح الوطنية مغايرة لحقوق البشر، أو العدالة، أو الأخلاق، أو الكرامة الانسانية، ما الذي يمنعه ان يقدم المصالح على هذه القيم لولا الايمان الديني والوجدان الاخلاقي؟، أو لو أصبح ثمن صعود الدخل القومي، الفقر المغدق لشعب آخر، ما الذي يذم هذا الشكل من التنمية سوى الدين والاخلاق الدينية؟

لا يصطدم المثقفون الغير دينيين مع الدينيين في دائرة حياتهم الخاصة، لكن اختلافهم الشديد في مجالي تحديد السياسة العامة، والتقنين. لأن الغير دينيين يعتقدون بأن

مقتضى الحداثة هو ان يكون الدين أمراً شخصياً، ولا يحق له ان يتدخل في الشأن العام، لهذا لا يمكن التفكيك بين الحداثة والعلمانية، أي التفكيك بين وضع السياسات العامة والتقنين والدين. فماهية الحداثة هي العلمنة، ولا تقبل بتدخل الدين في وضع السياسات العامة والتقنين ولو طلب اغلب الناس ذلك، لأن في هذه الحالة سوف تهدر حقوق الأقلية التي لا تؤمن بذلك الدين؛ فلا يحق لأحد ان ينقض جوهر الحداثة وماهيتها وهي العقلانية العلمانية.

في المقابل يجب المثقفون الدينيون بأنه من حقوق جميع الأفراد ان يضعوا القوانين على أي أساس يرغبون به، او يحددوا المسار العام لحركة المجتمع. لكنه من البديهي ان الأقلية يجب ان تتمتع بفرصة الانتقال الى الأغلبية، وفيما اذا صار لهم تأييد عام، هم يدونون القوانين ويرسمون حركة المجتمع بناء على ما يرون من قيم. وثم الحقوق الأساسية من قبيل حق حفظ الحياة، حق حرية ابراز المعتقد، حق تحديد المصير، حق التمتع بالقضاء العادل مكفولة ومضمونة للجميع دون استثناء. لهذا لا يحدث أبدا دكتاتورية الأغلبية والاعتداء على حقوق الأقلية.

في موارد الاختلاف بين المثقفين الدينيين وغير الدينيين، والتي ضربنا لها أمثلة متعددة، لا توجد عقلانية واحدة يمكن التحاكم لها، أو بلغة فلسفية نقول الأدلة متكافئة. فكل من الجانبين له أدلته العقلية التي لا تقنع الطرف الآخر. في مثل هذه الحالة، الحل العملي – لا النظري – هو الحل الديمقراطي، أي الرجوع لرأي الأكثرية؛ لانتخاب أحد المنهجين ليكون حاكماً في المجتمع. فإذا وصل المتدينون بالآراء العامة لسدة الحكم، وبقوا خاضعين في بقائهم للرأي العام، ليس لهم خلال فترة حكمهم ان يحددوا السياسات العامة للبلد، أو التقنين في الموارد الخلافية التي تكون أدلتها متكافئة، وفق قيمهم الدينية، هذا ليس سوى (طابو حديث)، ودوغمائية حديثة، لا دليل عليها اطلاقاً. كون العلمانية خطأ أحمر للحداثة لا يمكن تجاوزها، وعلى المجتمعات المتدنية ان تقبل بقوانين وسياسات لا تؤمن بصحتها اطلاقاً، ليس سوى فرض الرأي على الآخرين، وتحميل الاصول الموضوعية باسم العقلانية.

ليس للحدائثة جوهر أو ماهية حتى يخاف على ضياعها. فالجوهر والماهية للأمور الحقيقية لا الاعتبارية. اضافة لهذا، هل ان الحدائثة مقدسة حتى يخاف على قداستها من التدينيس؟ طبعا لا ننكر ان الحدائثة الغربية كانت ملازمة للعلمانية، ولكن هل المجتمعات المسلمة مرغمة على اتباع تجربة أوروبا وأمريكا حرفيا؟

خلاصة الكلام

التعامل الانتقادي مع الحدائثة (بدل الانحلال فيها) يقتضي ان يؤكد المثقفون المسلمون (نظرا لما مضى) على كونهم مسلمين تماما وفي نفس الوقت حدائثيين تماما، وان كانت الحدائثة على طريقتهم الخاصة. فلا الاسلام ملك صرف للمسلمين التقليديين حتى يخشوا الخروج منه أثر مخالفتهم، ولا الحدائثة ملك المثقفين العلمانيين والغير متدينين حتى يخشوا الخروج من الحدائثة أثر مخالفتهم.

الاسلام الحدائثي رغم أنف التقليديين والأصوليين والمثقفين العلمانيين والغير متدينين آخذ بالنمو والانتشار في جميع المجتمعات المسلمة. وأصبح اليوم واقعا، لا يمكن التغاضي عنه.